مدير عام هيئة النخيل لـ(المدى الاقتصادي) : نعمل لإيجاد قاعدة لصناعة التمور وفتح منافذ تسويقيّة جديدة

□ حوار / علي الكاتب

موسم جني التمور (أرشيف)

تواجه زراعة أشجار النخيل ذات القيمة الاقتصادية والغذائية الكبيرة للمواطن تحديات كبيرة تتمثل في تراجع أعدادها ، مما جعل البلاد تتراجع عن موقع الصدارة بين دول العالم التي تشتهر بزراعة النخيل .

(المدى الاقتصادي) حاورت مدير عام الهيئة العامة للنخيل في وزارة الزراعة كامل مخلف بشأن زراعة النخيل وإنتاج التمور ، وجهود الوزارة والهيئة للنهوض بهذا الجانب ومواجهة التحديات التي تعترض عملهم في هذا المجال .

أشار الكثير من التقارير المتخصصة بقطاع زراعة النخيل وإنتاج التمور إلى تراجع أعداد النخيل ، ما سبب ذلك ؟

– على الرغم من التناقص المستمر في أعداد النخيل والذي يعود إلى غياب الدعم الحكومي الكافي لأصحاب بساتين النخيل والمزارعين والفلاحين ، وكذلك عدم القيام بإجراءات مكافحة الآفات الزراعية التي تصيب أشجار النخيل بالشكل المطلوب ، فإننا متفائلون جدا في استعادة العراق لمكانته المرموقة التي كان يحتلها في الفترة السابقة والوصول بهذه الزراعة إلى مستوى أعداد النخيل التي تدهورت خلال السنين الماضية ،بسبب عدم وجود تسعيرة تمور مناسبة تتوازى مع الخدمات التي تقدم للنخلة ، مما يجعل المزارع أو الفلاح يعزف عن الاستمرار بزراعة النخيل أو إنتاج التمور ،بالإضافة إلى عدم وجود منافذ تسويقية عالمية لمنتوج التمور والتي تعود بالربح على المزارعين من جهة وتجار التمور من جهة أخرى ،وكذلك عدم وجود قاعدة صناعية تعتمد صناعة التمور كأساس لها، وهنا من المهم الإشارة إلى أن العراق بدأ في الوقت الحاضر في السير قدما بالخطوة الأولى نحو طريق استعادة عافية التمور العراقية بدعم مباشر من المبادرة الحكومية ووزارة الزراعة.

× ما هي إجراءاتكم بصدد موضوع إنشاء محطات حديثة لزراعة النخيل بما ينسجم مع أهمية هذه الشجرة زراعيا واقتصاديا؟

قامت الهيئة بإنشاء ٣١ محطة زراعية منتشرة في (١٣) محافظة مشهورة بزراعة النخيل، فضلا عن سعي الهيئة المباشر لإنشاء محطات نسيجية متخصصة ، وكذلك إنشاء محطتين إحداهما في محافظة كركوك والأخرى في محافظة نينوى لأغراض إقامة أبحاث الهيئة بهدف زيادة إسهام أشجار النخيل في الدخل القومي وصنع سلة الغذاء للمواطنين.

× ما هي نشاطات الهيئة الأخرى بخصوص تحسين مستوى إنتاج التمور؟

– سعت الهيئة منذ تأسيسها في سنة ٢٠٠٥ إلى تحقيق الأهداف المرسومة لها عبر القيام بنشاطاتها المطلوبة ضمن الخطة الاستثمارية التي تقرها الوزارة أو عبر النشاطات المهنية الأخرى، حيث تم العمل على مشاريع الخطة الاستثمارية في محاور عديدة لتطوير القطاع والتي شملت تنفيذ مشروع طويل الأمد لغاية سنة ٢٠٢١ في إنشاء بساتين الأمهات ومشاتل الفسائل من أجل تأسيس بنك وراثي للأصناف العراقية وكذلك المحافظة على هذه الأصناف من أشجار النخيل من مخاطر الانقراض ، وكذلك العمل على توفير فسائل لجميع الأصناف العراقية البالغة في الوقت الحاضر نحو أكثر من ٦٢٩ صنفاً.

يضاف الى هذا إلى العمل بمشروع زراعة الأنسجة الذي يؤمن توظيف تقنية زراعة الأنسجة من خلال إكثار نخيل الأصناف العراقية الواعدة والنادرة وتوفير مادة الإكثار من الفسائل للمزارعين ، ومشروع تأهيل قطاع النخيل عبر توفير فسائل نخيل مجانا للمزارعين والفلاحين الذين تضرر نخيلهم لأسباب شتى، سواء بسبب الحروب والسياسات الزراعية الخاطئة أم بسبب الإهمال خلال الحقبة الماضية، وكذلك في حال وجود الرغبة للمزارع في إنشاء مزارع أو بساتين جديدة للنخيل.

أما بخصوص المشروع الإرشادي لكبس وتصنيع التمور فيعد المشروع الذي يهدف إلى إضافة قيمة تسويقية للتمور العراقية من خلال تعبئتها وتصنيعها، وتوجيه القطاع الخاص لإيجاد منافذ تسويقية عبر الأسواق العالمية للمنتوج العراقي، مما يضمن النهوض بمستوى أداء القطاع الخاص المحلي في هذا المجال ، فضلا عن سعي الهيئة وجهدها الدؤوب في المشاركة في المحافل الدولية والمعارض التجارية العربية والعالمية التي تقام سنويا، بهدف تعريف المستهلكين في دول العالم بالتمور العراقية وقيمتها الغذائية العالية وجودتها الكبيرة بين الأنواع والأصناف الأخرى من التمور، وكذلك استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة المتطورة في العالم والعمل بها في العراق من أجل الاستفادة منها في إنتاج التمور وزراعة النخيل وتصنيع تمورها.

فضاءات

■ د. مهدي صالح دوّاي

عام اقتصادي جديد

لجميع الدول وقفات سنوية فاصلة بين عام انقضى، وآخر قادم، لتقييم ما مضى والتخطيط للآتي ، وكل ذلك يرتبط بفلسفة التطوّر القائمة على تقويم الأخطاء، وتعزيز المزايا من التجارب السابقة، ويحملنا الزمن نحو إطلالة العام (٢٠١٢)، والاقتصاد العراقي مثقلاً بالعديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، فبات لزاما" أن نتعاطى مع هذا الاقتصاد بشكل مغاير عما سبق ، وفقا" لتلك المتغيرات واستحقاقاتها.

فقد عاد العراق إلى أجندة التقارير الدولية بعد طول انقطاع ، ومنها تقرير التنمية البشرية الدولي، وقد تزامن مع هذه العودة ، الاتفاق مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لإصدار التقرير الوطني لواقع التنمية البشرية ، إلا أن ما يقلل من جدوى تلك التقارير التأجيلات المستمرة لفعالية التعداد العام للسكان ، لما يشكله من أهمية قصوى للرفد المعلوماتي المعزز لجهود المخططين والمستثمرين والباحثين والمنفذين ، بما يسهّل من تنفيذ أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية والفنية.

ومن دواعي التفاؤل ، التحسن المتنامي للعوائد المالية بفعل استقرار أسعار النفط حول الـ(١٠٠) دولار للبرميل الواحد، يرافقها تحسن الطاقة التصديرية الحالية والمتوقعة ، بما يشكل مجالا" شديد الجاذبية للاستثمارات الأجنبية ، لاسيما بعد أن فقدت الشركات العالمية العديد من فرصها العالمية بفعل تداعيات ألازمتين العالمية والأوربية ، يضاف إليها عدم الاستقرار السياسي والأمني في بعض الدول العربية ، إلا أن ما نخشاه هو بقاء النزعة الاستيرادية الاستهلاكية على حساب تدني مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في توليد الدخل من جهة ، والاستنزاف الكبير للموارد المالية من قبل الميزانية التشغيلية على حساب الاستثمارية من جهة أخرى ، عليه يستدعي الأمر التأسيس لمشاريع إستراتيجية في البنى التحتية ، تزيد من فرص الانتقال لنموذج الاقتصاد المتنوع ، وتستوعب الأيدي العاملة الوطنية الماهرة وغير الماهرة على حد سواء .

ويعزز من استثنائية العام الجديد ، أنه عام اختبار الإرادات الوطنية في إدارة الملف الاقتصادي بعد الانسحاب الأميركي من العراق ، مما يستدعي توظيف القرار السياسي لخدمة الفعاليات الاقتصادية عن طريق المزيد من التمثيل العراقي في الملتقيات الاقتصادية العالمية ، والعمل على إعادة الدور المؤسسي للعراق في احتضان البرامج الاقتصادية الإقليمية والدولية ، وتعزيز القدرات التفاوضية مع المؤسسات الدولية ، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة أوبك ، إذ أن التعامل مع تلك الجهات يعتمد على دراية خاصة بخفايا الاقتصاد المعولم لكسب المزيد من التأييد والدعم الدوليين .

إن ما نأمله اقتصاديا" في العام ٢٠١٢ ليس بالأمر المستعصي، بقدر ما هو إعادة ترتيب لبيتنا الاقتصادي بنيّة التغيير الإيجابي والانطلاق نحو العالمية ، من خلال التأكيد على محور الإنسان والتوزيع العادل للموارد ، والإنتاجية العالية لعناصر الإنتاج ، ومواكبة التكنولوجيات المعاصرة وتوطينها محليا" .

الكهرباء تدعو الشركات البريطانيّة لتنفيذ المشاريع

□ بغداد / وكالات

بحث وزير الكهرباء كريم الجميلي وخلال لقاءه السفير البريطاني في العراق مايكل آرون مساهمة الشركات البريطانية في تنفيذ مشاريع الوزارة.

ونقل بيان للوزارة بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء) عن الجميلي حرصه ودعوته الشركات البريطانية المعروفة في مجال تصنيع الطاقة الكهربائية بشكل واسع للعمل في تأهيل منظومة الكهرباء الوطنية في البلاد.

وأضاف الجميلي: إن الشركات التي تأتي من أي دولة مطلوب منها أن تعكس صورة جميلة ومتكاملة في عملها بوصفها سفيرة لبلادها.

من جهته عبر السفير البريطاني مايكل آرون عن استعداد شركات بلاده للعمل في مشاريع وزارة الكهرباء .

المالية: لا زيادة على الرواتب في موازنة ٢٠١٢

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

قال وزير المالية رافع العيساوي أن موازنة العام القادم ٢٠١٢ لن تشهد أي زيادة على رواتب الموظفين أو المتقاعدين ، لافتاً إلى أن موضوع الزيادات على الرواتب من أهم الملفات التي يعترض عليها صندوق النقد الدولي.

وأضاف العيساوي في تصريحات صحفية: أن أي زيادة على رواتب الموظفين والمتقاعدين من شأنها أن توسع الموازنة التشغيلية وتؤثر سلباً على الموازنة الاستثمارية، في الوقت الذي يحتاج البلد إلى مزيد من الاستثمار لتحريك الاقتصاد العراقي والقضاء على البطالة الموجودة.

وتابع العيساوي أن مجلس النواب لن يشرع أي قوانين ذات أبعاد مالية قبل الرجوع إلى الحكومة وإلى وزارة المالية، للتأكد من وجود غطاء مالي لها، مؤكداً أن الموازنة التي وضعت من قبل وزارة المالية وصادق عليها مجلس الوزراء لم تضع زيادات على الرواتب.

وأشار العيساوي إلى أن الموازنة المقبلة أقرت ٥٩ ألف درجة وظيفية، منها ١٨ ألفا لوزارة الصحة و١٥ ألفا لوزارة التربية، فيما تم توزيع بقية الدرجات على الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى.

وكان العيساوي قد أعلن في وقت سابق أن إقرار الحكومة للموازنة للعام المقبل التي بلغت ١١٧ ترليون دينارا وبعجز بلغ ١٤ ترليوناً، وباعتماد إنتاج مليونين و٦٠٠ ألف برميل يومياً وبسعر ٨٥ دولارا للبرميل الواحد.

الأعرجي: سنطَمْئِنُ الشركات الأميركية بالحد من الروتين الإداري

□ بغداد / المدى الاقتصادي

توقع رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار سامي الأعرجي انتعاش الاستثمارات في معظم القطاعات الاقتصادية والخدمية .

وقال الأعرجي في تصريحات صحفية : إن العمل جارٍ على تذليل جميع العقبات الإدارية والقانونية التي تقف عائقاً لقدوم الشركات العالمية، مشيراً إلى أنه سيحث الشركات الأميركية لدخول العراق بقوة خلال زيارته إلى واشنطن مع رئيس الوزراء نوري المالكي .

وأضاف الأعرجي لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء) قبيل مغادرته إلى واشنطن : إن الهيئة تدرك متطلبات العمل الاستثماري ولمست ذلك من خلال وجودها في المحافل الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية، حيث وقفت عند رغبة كبيرة لدى الشركات العالمية في العمل، لافتاً إلى أن الاستثمارات العالمية صارت تدرك حجم السوق العراقي لجميع السلع والبضائع، إضافة إلى فرص العمل التي تتوفر في جميع القطاعات الاقتصادية، حيث يوجد سوق استثمار واسع في عموم المحافظات العراقية.

وأشار إلى أن الهيئة تعمل على تجاوز جميع محددات العمل الاستثماري من خلال تكييف التشريعات لها، وتابع: هناك توجه لتنفيذ مشاريع صناعية وزراعية تدعم حاجات البلد، وصولاً إلى قطاع الإسكان الذي يعاني مشاكل لا يمكن تجاوزها بسهولة، لافتاً إلى أن القطاع الخاص لابد من أن يكون له دور كبير في العملية الاستثمارية.

وأكد الأعرجي: أنه سيطرح خلال زيارته لواشنطن على الشركات الأميركية الدخول بقوة للعراق، فضلاً عن طمأنة تلك الشركات بالحد من الروتين الإداري الحكومي ، وتعديل قانون الاستثمار، حيث ستمنح هذه التسهيلات فرصا للاستثمار، وتابع: سنطلعهم على الوضع الاستثماري في العراق.

وأوضح الأعرجي: إن الأسس الضامنة للاستثمار متوفرة، وتوجد شركات استثمارية عالمية كبيرة تدرس بيئة العمل، كما أن العمل الاستثماري صعب ودقيق ويحتاج إلى حماية المستثمرين وأموالهم، مبينا: إن التركيز سيكون على مشاريع البنى التحتية كالسكن وماء الصرف الصحي والكهرباء إضافة إلى تطوير قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة.

يذكر أن شركات عالمية في مختلف التخصصات تدرس المشاريع بدقة من جميع الجوانب، بعد أن شرعت الهيئة بدعوة هذه الشركات للحضور إلى البلد وتدارس واقع العمل عن قرب.

اليوم افتتاح المعرض الثاني للإسكان

□ بغداد / المدى الاقتصادي

تنطلق اليوم الاثنين أعمال المعرض الثاني للإعمار في معرض بغداد الدولي الذي تنظمه محافظة بغداد بالتعاون مع شركة بيراميدس.

وقال رئيس مكتب الإعمار والتطوير في مجلس محافظة بغداد علي العطار لـ(الوكالة الإخبارية للأنباء): هناك إقبال جيد من قبل الشركات المحلية والأجنبية على المعرض الذي سيستمر لغاية الخامس عشر من الشهر الجاري، مؤكداً أن هدف هذا المعرض الأول هو إطلاع الجهات المستفيدة والمؤسسات التنفيذية على القابليات والإمكانيات الموجودة ومدى استعداد الشركات في تقديم الخدمات للعراق، فضلاً عن تبادل المعلومات والخبرات بين الشركات فيما بينها وبين الشركات والمواطن.

وأضاف العطار: إن مثل هذه الخطوة في إقامة معرض دولي يعد الثاني من نوعه تحتاج إلى مبادرات ودعم أكثر، منبهاً إلى مدى حاجة العراق إلى إقامة هكذا نوع من المعارض الخاصة بالإعمار كونها تعتبر نوعا من عملية الدفع والدعم للحركة العمرانية في البلد.

ويعاني العراق أزمة سكن حادة بسبب الحروب والتصميم غير المدروس للحكومات السابقة.

وكانت وزارة الإعمار والإسكان كشفت في وقت سابق عن وجود عراقيل تواجه الإستراتيجية الوطنية التي أطلقتها في الرابع من شهر تشرين الأول الماضي خاصة في تنظيم العلاقات الاستثمارية بينها وبين الحكومات المحلية.

وكانت وزارة البلديات قد أعلنت في وقت سابق عن وضعها خطة كاملة لإعادة تصميم المدن وفق تصاميم عالمية، في وقت يؤكد خبراء اقتصاديون أن وزارة الإعمار والإسكان أخفقت في وضع خطط مهمة لحل مشاكل السكن خلال السنوات الماضية.وقامت الحكومة العراقية المنتهية ولايتها بجذب أكثر من ٣٠٠ شركة أجنبية متخصصة لبناء الوحدات السكنية، في مسعى وصف من قبل الأوساط الحكومية بأنه يهدف إلى حل مشكلة السكن التي يعانيها العراق منذ عقود من الزمن .

معرض متخصص بمستلزمات الاسكان (أرشيف)

الزراعة: اعتماد تقنيات ري حديثة لرفع الإنتاج

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أكد وكيل وزير الزراعة الدكتور مهدي القيسي أن المبادرة الزراعية تمكنت من تفعيل جميع مفاصل القطاع الزراعي إلى جانب النهوض بواقع إنتاج التمور، بالاعتماد على التقنيات الحديثة. وقال القيسي لـ(الوكالة الإخبارية للأنباء) : إن التقنيات الحديثة وأنظمة الري المتطورة التي دخلت في عملية الزراعة، ساعدتا إلى حد كبير في رفع الإنتاج، والتخفيف من تملح التربة ، كما أنها تعد من المعالجات الرئيسة لمشكلة شحة المياه وانحباس الأمطار. وأضاف القيسي : إن المبادرة شملت شراء التمور بأسعار مشجعة ومباشرة من المزارعين، حيث جاءت بنتائج إيجابية على مستوى تطور قطاع النخيل ورعايته. وتابع : إن الوزارة تعمل على إنشاء مخازن غذائية كبيرة وذات سعات خزنية واسعة ومبردة لخزن المحاصيل الزراعية، وفق خطة وضعتها الوزارة وهذا سيساعد على تطوير الإنتاج وحفظ فائض المنتجات خلال ذروة الإنتاج أثناء موسمها، لخلق توازن بين المنتج وما يعرض في الأسواق.

دعوات برلمانيّة إلى اعتماد العدالة في تخصيصات المحافظات

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

دعا عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار عزيز شريف المياحي إلى توزيع تخصيصات تنمية الأقاليم بعدالة مع مراعاة خصوصية المحافظات الفقيرة. وقال المياحي بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) : إن قيام الحكومة بمضاعفة التخصيصات المالية ضمن موازنة عام ٢٠١٢ لتنمية الأقاليم سينهض بالواقع الخدمي والاقتصادي للمحافظات وبشكل سريع. وأضاف: إن زيادة التخصيصات يجب أن ترافقها عدالة في التوزيع ، مع مراعاة خصوصية المحافظات التي تعاني الحرمان كالديوانية والمثنى وبابل. وتابع المياحي: على الحكومات المحلية أن تقوم بتهيئة الكوادر الفنية المتخصصة والاتفاق مع مهندسين أكْفاء للإشراف على تنفيذ هذه المشاريع والتعاقد مع شركات أجنبية محترفة لتنفيذها .